

Distr.: General
23 April 2021
Arabic
Original: Arabic/English/French/
Spanish



لجنة استخدام الفضاء الخارجي
في الأغراض السلمية

تعريف الفضاء الخارجي وتعيين حدوده: آراء الدول الأعضاء والمراقبين الدائمين
لدى اللجنة

مذكرة من الأمانة

إضافة

المحتويات

الصفحة

2 الردود الواردة من الدول الأعضاء في اللجنة	ثانياً-
2 الجزائر	
2 الأرجنتين	
2 هنغاريا	
3 الأردن	
4 المغرب	
4 نيكاراغوا	
4 باكستان	



ثانياً - الردود الواردة من الدول الأعضاء في اللجنة

الجزائر

[الأصل: بالفرنسية]

[22 شباط/فبراير 2021]

ما برح هذا الموضوع مدرجاً في جدول أعمال اللجنة الفرعية القانونية التابعة للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية لسنوات عديدة بسبب التساؤل عما إذا كان من الملائم تحديد الحدود بين الفضاء الجوي والفضاء الخارجي.

وبالنظر إلى أن القانون لا يعترف بمفهوم التعريف وتعيين الحدود، فإن ذلك يتطلب وضع قواعد محددة تتعلق بتنفيذ الأنشطة الفضائية وفقاً للمبادئ الأساسية لقانون الفضاء.

وفي الواقع، فإن الأمر لا يتعلق بتنظيم المنطقة التي تُستخدم فيها الأجسام الفضائية، ولكن بتنظيم الأنشطة الفضائية فيما بين الدول.

ونحن نرى أن التعاون المجدي بين الدول الذي يراعي أحكام المعاهدات المنطبقة والاعتبارات العلمية هو الوسيلة الأكثر واقعية وإنصافاً فيما يتعلق باستخدام الفضاء الخارجي واستكشافه.

الأرجنتين

[الأصل: بالإسبانية]

[1 آذار/مارس 2021]

ما برحت الأنشطة تتفّذ بصورة طبيعية، على الرغم من عدم وجود تعريف فيما يتعلق بتعيين حدود المنطقة المعنية. وليس لدى جمهورية الأرجنتين أي مقترحات عملية لطرحها أو معلومات بشأن حالات محددة لتقدمها؛ إلا أنها تود أن تؤكد على أهمية سلامة العمليات الفضائية والمسؤولية القانونية عن الأضرار التي يمكن أن تؤثر على الدول فيما يتعلق بالأنشطة الفضائية، مقابل الأنشطة في المجال الجوي.

ومن الأفضل أن تعالج هذه المسألة من خلال اتفاقية.

هنغاريا

[الأصل: بالإنكليزية]

[2 آذار/مارس 2021]

ثمة ضرورة لتعيين حدود الفضاء الخارجي والمجال الجوي الوطني بالنظر إلى أن البيئة القانونية للرحلات دون المدارية، على سبيل المثال، غير مؤكدة. فوجود بيئة قانونية يمكن التنبؤ بها شرط أساسي لإقامة سوق تجاري مزدهر في مجال الفضاء. وإضافة إلى ذلك، من الأهمية بمكان للأجسام التي تطلق والتي تصمّم لتعود إلى المجال الجوي المزدهم (بغض النظر عن الغرض منها، أي البعثات دون المدارية أو المدارية) أن تتحرك في بيئة آمنة، في وجود مراقبة موحدة وفعالة إلى أقصى حد ممكن.

ونحن نرى أن هذه هي الأهداف التي ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار حين تناقش الدول ضرورة تعيين حدود المجال الجوي والفضاء الخارجي وتعريف التحليقات دون المدارية. ومن هذا المنظور، يلزم تحديد فاصل دقيق بين الفضاء الخارجي والمجال الجوي.

وفي العقود الأخيرة، أصبحت هناك نظريتان راسختان في مجال العلوم القانونية، هما النهج المكاني والنهج الوظيفي. ورغم أن كلتا النظريتين وكذلك النظريات الفرعية المنبثقة منهما تثير أسئلة إضافية، فإننا نعتقد أن النهج المكاني لا يخدم الأغراض المذكورة أعلاه، لأنه، على الرغم من أنه يسمح بتوسيم واضح للحدود، فإنه يمكن أن يؤدي إلى حالة تخضع فيها بعثة ما لنظامين قانونيين (على سبيل المثال، التحليقات دون المدارية). إلا أنه من المهم ملاحظة أن هذا النهج يشجع السياحة الفضائية، بالنظر إلى الأهمية التجارية لتمكين سائحي الفضاء من "السفر في الفضاء" رسمياً. وإذا ما قُبل هذا النهج، نقترح أن يُعيّن فرق واضح بين رواد الفضاء، الذين هم "مبعوثو البشرية" (بموجب معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى)، وسائحي الفضاء المشاركين في التحليقات دون المدارية.

وعلى النقيض من النهج المكاني، يركز ما يسمى بالنهج الوظيفي على الغرض من النشاط أو طبيعته، وليس على المسافة من الأرض. ونحن نرى، خصوصاً فيما يتعلق بالتحليقات دون المدارية، أن هذا النهج يخدم الأهداف المذكورة أعلاه على نحو أفضل، لأنه ينص على نظام قانوني واحد. ونقطة الضعف في هذا النموذج هي أنه لا يحدد أي معيار واضح لا لبس فيه لتعيين الحدود. وأحد الحلول لذلك يمكن أن يكون استخدام سرعة الجسم كمعيار لتعيين الحدود بين الأنشطة الجوية والأنشطة الفضائية. ويمكن وضع تصور لنموذج يُعتبر النشاط بموجبه نشاطاً فضائياً عندما يبلغ الجسم السرعة المدارية (أو يعترزم بلوغها)، ومن ثم يدور حول الأرض (مرة واحدة على الأقل). ووفقاً لهذا النهج، لن تعتبر التحليقات دون المدارية أنشطة فضائية، وسيطبق القانون الجوي الدولي. والميزة هنا - بخلاف حقيقة أن نظاماً قانونياً واحداً فقط سوف ينطبق - هي أن القانون الجوي، على الأقل في الوقت الحاضر، يقدم ضمانات أخرى كثيرة فيما يتعلق بالأمن في البلدان المعنية.

وفي الختام، نحن لا نعتقد أنه ينبغي فصل المجال الجوي عن الفضاء الخارجي، ولكن ينبغي التمييز بين الأنشطة التي يشملها القانون الجوي وقانون الفضاء. ويجب أن يتقرر تعيين الحدود وفقاً لمعيار موضوعي ثابت في جميع الظروف. والهدف هنا ذو شقين: تنشيط سوق الأنشطة الفضائية التجارية، مع توفير أقصى قدر من الأمن ومن الظروف الخاضعة للتنظيم.

الأردن

[الأصل: بالعربية]

[1 نيسان/أبريل 2021]

نظرت اللجنة الفرعية القانونية في دورتها الثامنة والخمسين في بند جدول الأعمال المتعلق بتعريف الفضاء الخارجي وتعيين حدوده وبطبيعة المدار الثابت بالنسبة للأرض واستخدامه، بما في ذلك النظر في السبل والوسائل الكفيلة بتحقيق الاستخدام الرشيد والعاقل للمدار الثابت بالنسبة للأرض دون مساس بدور الاتحاد الدولي للاتصالات.

ومن شأن عدم وجود تعريف للفضاء الخارجي أو تعيين لحدوده تفويض اليقين القانوني في إمكانية تطبيق قانون الفضاء والقانون الجوي. ومن الضروري توضيح المسائل المتعلقة بسيادة الدول والحدود الفاصلة بين الفضاء الجوي والفضاء الخارجي من أجل الحد من احتمالات النزاع بين الدول.

المغرب

[الأصل: بالفرنسية]

[9 آذار/مارس 2021]

قد تبرر الاعتبارات التالية الحاجة إلى تعريف الفضاء الخارجي وتعيين حدوده:

- يجب تجنب استخدام الفضاء الخارجي دون ضوابط ملائمة
- ينبغي تعزيز سلامة أنشطة الفضاء الخارجي واستدامتها
- قد يؤدي عدم وجود أي تعريف للفضاء الخارجي أو تعيين لحدوده إلى مشاكل قانونية في حالة عدم الامتثال للالتزامات المتعلقة بمسؤولية الدول وسيادتها الناشئة عن المعاهدات الخمس التي تنظم الأنشطة الفضائية

إلا أن تعريف الفضاء الخارجي وتعيين حدوده ينبغي ألا يؤدي إلى تنقيح تلك المعاهدات وتعديلها، بل ينبغي بالأحرى أن يتيحا تعزيز تطبيقها وتوسيع نطاقه.

نيكاراغوا

[الأصل: بالإسبانية]

[8 آذار/مارس 2021]

لأغراض الولاية التنظيمية، ترى نيكاراغوا أن من الضروري تعريف الفضاء الخارجي وتعيين حدوده بالأساس من أجل تمكين تنفيذ التكنولوجيات الجديدة والبحث العلمي والتطبيقات الأخرى (الخدمات)، استناداً إلى المبدأ القائل إن الفضاء الخارجي ذو أهمية مشتركة للبشرية جمعاء ويتعين على الدول أن تنظمه حتى يتسنى استكشافه واستخدامه على نحو سليم للأغراض السلمية.

باكستان

[الأصل: بالإنكليزية]

[2 آذار/مارس 2021]

حتم التقدم العلمي والتكنولوجي، والاستغلال التجاري للفضاء الخارجي، ومشاركة القطاع الخاص، والمسائل القانونية المستجدة، وتزايد استخدام الفضاء الخارجي بصفة عامة، ضرورة النظر في مسألة تعريف الفضاء الخارجي وتعيين حدوده. وتسبب عدم وجود تعريف للفضاء الخارجي أو تعيين لحدوده في تقويض اليقين القانوني في إمكانية تطبيق القانون الجوي وقانون الفضاء. وينبغي توضيح المسائل المتعلقة بسيادة الدول والحدود بين المجال الجوي والفضاء الخارجي من أجل الحد من احتمالات نشوب المنازعات بين الدول. ومن شأن وجود اتفاق على تعريف واضح لتعيين حدود الفضاء الخارجي والمجال الجوي أن يتيح للجنة الفرعية القانونية التابعة للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية التركيز على وضع وتحسين الصكوك القانونية التي تنطبق على الأنشطة التي لا تقتصر على جانب واحد من الجوانب المتعلقة بالفضاء، وأن يوجد اليقين القانوني اللازم لتزويد مشغلي الأنشطة الفضائية التجارية بالضمانات اللازمة للاضطلاع بأنشطتهم. والأنشطة الفضائية لا يُضطلع بها في الفضاء الخارجي وحده حصرياً. فلكي تصل الأجسام الفضائية إلى المدار وتعود منه، يتعين أن تحلق فوق المجال الجوي الوطني، وأحياناً الأجنبي، مما يثير اعتبارات قانونية

وسياسية حساسة. ويتبع كل من القانون الجوي وقانون الفضاء نهجاً مختلفاً إزاء السيادة الإقليمية للدولة. ووفقاً لاتفاقية الطيران المدني الدولي لعام 1944، تتمتع الدول بولاية قضائية مطلقة وحصريّة على مجالها الجوي. ومن جهة أخرى، تنص معاهدة المبادئ المنظّمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، لعام 1967، على أن الفضاء الخارجي لا يمكن أن يخضع للتملك الوطني أيّ كان نوعه. وتؤمن باكستان بجدوى استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ولكن ليس على حساب تعريض سيادة البلدان الأخرى للخطر أو المساس بها أو انتهاكها. ولذلك، يوصى بضرورة تعيين حدود الفضاء الخارجي.
